

الصحراء الغربية

ينص دستور المغرب على حرية الشخص في ممارسة الشؤون الدينية. و بسبب الرقابة الإدارية التي يمارسها المغرب باستمرار على الإقليم، فإن القوانين والقيود المتعلقة بالمنظمات الدينية والحرية الدينية هي نفسها التي تمارس في المملكة المغربية.

لم يكن هناك أي تغيير في وضع احترام الحرية الدينية من جانب الحكومة خلال فترة التقرير.

ولم ترد تقارير عن التجاوزات الإجتماعية أو التمييز على أساس المعتقد الديني أو الممارسة الدينية.

و تناقض الحكومة الأمريكية قضايا الحرية الدينية مع الحكومة المغربية من خلال السفارة الأمريكية و وزارة الخارجية في واشنطن كجزء من سياستها الشاملة لتعزيز حقوق الإنسان.

الجزء الأول – الديموغرافيا الدينية

تبلغ مساحة المغرب 102.706 ميلاً مربعاً و يبلغ عدد سكانها حوالي 273.000 . أغلبية السكان مسلمين سنين، و غالباً ما تتميز الممارسة الإسلامية في الصحراء الغربية بتبجيل الشخصيات الدينية و قبورها المزعومة. و يبدو أن أقلية صغيرة جداً من الكاثوليكين يستغلون علانية و بدون مشاكل.

معظم أعضاء المجتمع الأجنبي الصغير الذي يعمل من أجل حفظ السلام لدى ممثل الأمم المتحدة، المعروف بالأحرف الأولى بالفرنسية MINURSO (بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية)، ليسوا مسلمين.

الجزء الثاني – وضعية الحرية الدينية

الإطار القانوني و السياسي

ينص دستور المغرب على حرية الشخص في ممارسة الشؤون الدينية. و بسبب الرقابة الإدارية التي يمارسها المغرب باستمرار على الإقليم، فإن القوانين والقيود المتعلقة بالمنظمات الدينية والحرية الدينية هي نفسها التي تمارس في المملكة المغربية.

القيود المطبقة على الحرية الدينية

القيود المطبقة على الحرية الدينية في الإقليم هي نفسها تلك الموجودة في المملكة المغربية.

ولم ترد تقارير عن سجناء أو محتجزين دينيين في البلاد.

التحول الديني القسري

لم ترد تقارير عن التحول الديني القسري، بما في ذلك المواطنين الأمريكيين القاصرين الذين اختطفوا أو تم ترحيلهم من الولايات المتحدة بطريقة غير شرعية، أو رفض السماح لهؤلاء المواطنين بالعودة إلى الولايات المتحدة.

الجزء الثالث – إساءات إجتماعية وتمييز

لم ترد تقارير عن أية إساءات إجتماعية أو تمييز على أساس المعتقد الديني أو الممارسة الدينية.

الجزء الرابع – سياسة الحكومة الأمريكية

تناقش الحكومة الأمريكية باستمرار، من خلال السفارة الأمريكية، قضايا الحرية الدينية مع الحكومة كجزء من سياستها الشاملة لتعزيز حقوق الإنسان.